حكم

الاشتراك في الوزارة

في الأردن

حزب التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

حكم الاشتراك في الوزارة في الأردن

بتاريخ ١٩٩١/١/١م أعلن في الأردن عن تعديل وزاري في حكومة مضر بدران دخل بموجبه في هذه الوزارة خمسة من جماعة الإخوان المسلمين، واثنان من الكتلة الإسلامية المستقلة، وبهذه المناسبة فقد صار لازماً بيان حُكم الاشتراك في الوزارة شرعاً، وهل هذا الاشتراك يُجيزه الإسلام أو يُحرمه، وما هي المحذورات من هذا الاشتراك؟

ولكي نُعطي إجابة شاملةً لا بد من إدراك واقع الدولة في الأردن، نشأتها ونظام الحكم فيها، وتبعيتها، ثم بعد إدراك هذا الواقع نُبيّن الحكم الشرعي في هذا الاشتراك، لما لهذا الأمر

من أهمية قصوى على مجمل الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي أجمع.

إن المسلمين منذ أن أقام رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الدولة الإسلامية في المدينة منذ نيف وأربعة عشر قرناً وهم لا يعرفون نظاماً للحكم غير نظام الخلافة، فقد تعاقبت على حكم المسلمين بعد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خلافة الراشدين، ثم الخلافة الأموية، ثم الخلافة العباسية، وأخيراً الخلافة العثمانية، ورغم أن المسلمين كانوا محاطين بدول عريقة ذات تشريعات متقدمة نسبياً كدولة بيزنطة، ودولة الفرس، ودولة الصين، إلَّا أنه لم يعرف أنهم أخذوا تشريعاً واحداً من تشريعات تلك الدول، وإنما اقتصروا في التطبيق على التشريع الإسلامي فحسب طيلة ثلاثة عشر قرناً متتالية، كانت لهم طيلة هذه القرون السيطرة المطلقة على أعالي البحار، ومعظم العالم المعروف آنذاك.

وبعد أن عانى الغرب النصراني ما عانى من الدولة الإسلامية أدرك في القرن الأخير أن تمسك المسلمين بشريعة الإسلام وحدها وعدم الأخذ بأية تشريعات غيرها هو سر

عظمتهم وتفوقهم، وأيقنوا بأن إضعاف المسلمين وإلحاق الهزيمة بهم لا تكون إلا بدفعهم للأخذ بالتشريعات الأخرى تدريجياً حتى يضطروهم في النهاية إلى التخلي عن الشريعة الإسلامية كلية.

والذي مكَّن الغرب النصراني من النجاح في تنفيذ هذه الخطة الخبيثة هو أن الخلافة العثمانية كانت في القرن الأخير من تاريخها قد أصابها الضعف الفكري بحيث صارت غير قادرة على التمييز بين التشريعات الإسلامية الصحيحة والتشريعات الخاطئة نظراً لاعتمادها اللغة التركية وإهمال اللغة العربية منذ عهدٍ طويل، مما مكَّن الغرب النصراني الكافر من تسريب كثير من تشريعاته بوسائل متعددة قبلتها الخلافة العثمانية على أنها من الإسلام، أو على أنها لا تخالف الإسلام جهلاً ليس غير، ثم نجح الغرب في إيجاد حركات سياسية تتبنى الأفكار الغربية تمكنت من السيطرة على الخليفة، والتحكم في شؤون الدولة وقوانينها كجمعية الاتحاد، فعبثت بالقوانين والتشريعات الإسلامية، ووضعت بدلها تشريعات غربية سافرة، وعندما وصل الغرب

النصراني الكافر إلى تلك الدرجة من النجاح في الداخل عزموا على ضرب الخلافة من الخارج مستغلين دخولها الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، فأجرت بريطانيا رأس الكفر مراسلات مع شريف مكة في عام ١٩١٥ أغرته فيها بإعلان الثورة على الخلافة، ومنّته بسلخ البلاد العربية عن جسم الخلافة الإسلامية، وتنصيبه ملكا على العرب.

وقد تمكن الحلفاء بهذه الخطة الماكرة من إلحاق الهزيمة بالجيوش العثمانية في عام ١٩١٨ واقتطاع بلاد الحجاز والشام والعراق من جسم الخلافة، والبدء في إقامة حكومات عربية على النمط الغربي تطبق التشريعات الغربية بالكامل، وظل الغرب الكافر يعمل في جسم الخلافة تمزيقا إلى أن أوكلت بريطانيا لعميلها مصطفى كمال مهمة إلغاء الخلافة رسميا في أول آذار من عام ١٩٢٤.

وقد صعق المسلمون لاختفاء الإسلام، وزوال الخلافة، وسيطرة القوانين والتشريعات والدول الكافرة على بلاد المسلمين، فحاول عدد من زعمائهم، وقامت بضع حركات

تطالب بإعادة الخلافة في أواخر العشرينات إلا أن تلك المحاولات كانت ضعيفة إضافة إلى أن الغرب النصراني الكافر قطع عليها الطريق، وحال دون تمكينها من النجاح.

وتدريجياً في حقبة الثلاثينات والأربعينات والخمسينات وحتى الستينات تخلت الأمة الإسلامية عن المطالبة بالخلافة والعمل لإعادتها، وقد تعاظمت عوامل التضليل السياسي في تلك الحقبة المظلمة من تاريخ المسلمين الحديث، فرضي المسلمون بالكيانات القائمة، واستساغوا التشريعات الرأسمالية الكافرة، ولم يعودوا يشعرون بالغربة في ظل دول كافرة ذات دساتير لا تمت إلى الإسلام بصلة، ولم يعد يطالب بإعادة الخلافة من المسلمين إلا عدد محدود من المخلصين الواعين لم يكن لهم أثر يذكر آنذاك.

ولكن ومنذ بداية السبعينات بدأت دعوة المخلصين الواعين تقوى، وصار لها مستمعون وجمهور غفير من المؤيدين، وبدأ الناس عموما يتخلصون من عوامل التضليل السياسي، وأدركوا على درجات متفاوتة أن الدول القائمة في العالم

الإسلامي كله، هي دول كفر لأنها تأخذ التشريعات الكافرة الوضعية، ولا تطبق الشريعة الإسلامية، وعاد لهم الشوق من جديد إلى الخلافة، وصار الناس كأنهم جمعان اثنان متمايزان: جمع المؤمنين بالإسلام، وأحكامه ودولته، وهم السواد الأعظم من المسلمين، وجمع الحاملين للفكر الغربي الكافر من أتباع الحركات القومية والوطنية والإنسانية والاشتراكية، ومعهم الحكام والعملاء في هذه الدول العلمانية الكافرة.

وكان كلما مر عام زاد جمع المؤمنين وتناقص جمع الآخرين، إلى أن انتهى عقد الثمانينات فظهر للعيان أن جمع المؤمنين قد أوشك على الوصول إلى الحكم، والإطاحة بالدول الكافرة، والتخلص من تشريعاتها الكافرة غير الإسلامية، وإعادة الخلافة، والعودة إلى التشريع الإسلامي، وصار الغرب الكافر وعملاؤه وحاملو ثقافته يطلقون على جميع المؤمنين أسماء عدة كالأصوليين، والإسلاميين، والمتطرفين، ولم يعد الغرب والشرق يخفون تخوفهم من إمكانية عودة الخلافة ثانية، ويرون أن عودتها باتت قضية وقت فحسب، وأن عملاءهم وحاملي ثقافتهم لن

يستطيعوا الصمود طويلاً أمام المد الإسلامي السياسي الزاحف بقوة وثبات، ففكروا وقدروا ونظروا فوجدوا الخطة الخبيثة الماكرة نفسها التي انتصروا بها على الخلافة العثمانية، يستطيعون بها التغلب على هذا المد الإسلامي المتنامي، وهي تتلخص في شقين: التخريب الفكري في الداخل، والاحتلال العسكري من الخارج.

أما الاحتلال العسكري فهو ما نراه ماثلاً للعيان في منطقة الخليج والمياه المحيطة بالمنطقة، فقد تداعت علينا الأمم وجيوش الحلفاء – تماماً كجيوش الحلفاء زمن الحرب العالمية الأولى – وهذا الاحتلال ليس ابن يومه وساعته، وليس هو بسبب احتلال العراق للكويت، وإنما هو مخطط له منذ السبعينات، وهو ما يعرف بمبدأ كارتر عام ١٩٧٧، وما احتلال العراق للكويت إلا الحجة والذريعة لا غير، ونحن هنا لا نريد أن نستقصي أسباب الحشد كلها، ولا تحليل الوضع السياسي برمته في منطقة الخليج، فقد سبق أن قمنا بذلك في عدد من نشراتنا،

وإنما نحن نريد هنا فحسب أن نتناول الجانب المتعلق بموضوعنا هذا.

أما التخريب الفكري من الداخل. فهو ما نراه منذ أكثر من عقد من الزمن، وهو نفسه الذي لجأ إليه الغرب الرأسمالي في أواخر عهد الخلافة العثمانية، ونعني به صبغ التشريعات الغربية الكافرة بصبغة إسلامية، وإظهار الحكومات والدول بمظهر الدول المتمسكة بالإسلام، ظهر ذلك في عهد النميري في السودان، وفي عهد ضياء الحق في باكستان، وفي عهد الخميني في إيران، وبدرجة أقل في عهد القذافي في ليبيا، وفي موريتانيا، ثم في اليمن الموحد، وأمس فقط في عهد عمر البشير في السودان، وهذا ما هو جار الآن في الأردن.

فقد أصدرت الدولة الأردنية قبل بضع سنوات القانون المدني الجديد وادعت آنذاك أنه قانون إسلامي مستمد كله من الشريعة الإسلامية، وفي هذه الأيام أصدرت الدولة الميثاق الوطني، وجاء فيه النص التالي (الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع فيها). وأخيراً حصل ما

أعلنته حكومة مضر بدران من تعديل وزاري دخل بموجبه سبعة من أعضاء الجماعات الإسلامية.

هذا هو الإطار العالم لمشاركة الجماعات الإسلامية في الوزارة الأردنية في هذه الفترة، وإن النظر إلى هذا الإطار العام وحده يكفي لمعرفة الحكم على هذه المشاركة من حيث الحرمة والضرر والتضليل.

إننا لا نريد أن نتناول بديهيات تشريعية وسياسية، ولكن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى عدد من هذه البديهيات، وهي:

١- إن الدولة في الأردن دولة كافرة صنعها الإنجليز في عام ١٩٢٠ عقب انتصار الحلفاء على الخلافة العثمانية بمشاركة الشريف حسين بن علي، ومنذ قيام هذه الدولة وحتى الآن وهي تعتمد التشريعات الغربية الوضعية، ويتحكم فيها الإنجليز، ولا علاقة للإسلام بهذه الدولة، وهي ليست دولة للمسلمين بحال من الأحوال، والأمر أظهر من أن يحتاج إلى دليل.

٢- إن الدولة في الأردن تقوم على الفكر القومي والوطني، وهذان الفكران ليسا من الإسلام، بل إن الإسلام قد

نهى عنهما نهياً جازماً، وهذا الحكم يدركه تماماً الأمير فيصل بن الحسين، فقد جاء في مذكرة بعث بها إلى مؤتمر الإسلام في فرساي (... وطالما حاربت التعصب في كل زمان ومكان مدة الحرب، فاجتمع العرب حولي من كل صوب ودين، وكان اتحادنا وطنياً لا دينياً، وعدد كبير من العاملين معي الآن في سبيل الوطن ليسوا من ديني).

وقد جاء في كتاب (جند الله ثقافة وأخلاقاً) لسعيد حوى تحت عنوان (تحرير الولاء لله والرسول والمؤمنين) ما يلي (فلا ولاء في الإسلام إلا على أساسه النظري والعملي، وكل آصرة أخرى يعطي الناس ولاءهم على أساسها آصرة باطلة، والولاء على أساسها باطل، ولا يكون الإنسان معها من المؤمنين، فآصرة العمل التي يتلاحم عليها الشيوعيون ويتآخون غير معتبرة شرعاً وباطلة، وآصرة القومية التي يتآخى عليها القوميون غير معتبرة شرعاً وباطلة، وآصرة الوطن التي يلتقي بحلها الوطنيون غير معتبرة وباطلة، وآصرة الإنسانية التي يلتقي عليها الماسون غير معتبرة شرعا وباطلة، فالمسلم الذي يعطي

ولاءه للشيوعيين بجامع العقيدة الشيوعية والعمل المشترك لم يعد مسلماً، والمسلم الذي يعطي ولاءه للقوميين على كفرهم بجامع مصلحة القوم المتوهمة لم يعد مسلماً، والمسلم الذي يعطي ولاءه للوطنيين مع عدم اعتصامهم بحبل الإسلام بجامع مصلحة الوطن المتوهمة لم يعد مسلماً، والمسلم الذي يعطي ولاءه لكل ماسون العالم من كفرة وملحدين ومرتدين بجامع الإنسانية لم يعد مسلماً، إن الله يأبى علينا أن نُعطي ولاءَنا إلا بجامع الإيمان والإسلام).

عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِلْعَصَبَةِ وَيُقَاتِلُ لِلْعَصَبَةِ فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي، وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا لا يَتَحَاشَ مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلا يَفِي بِذِي عَهْدِهَا فَلَيْسَ مِنِّي**» رواه مسلم.

٣- إن الدولة الأردنية هي من مخلفات الثورة العربية، وقائمة على فكرها ومبدئها، ومعلوم أن الثورة العربية قامت

لمحاربة الخلافة العثمانية الإسلامية واستعانت بالإنجليز لتحقيق هذا الخروج على دولة الإسلام.

فقد جاء في إحدى رسائل الشريف حسين إلى المعتمد البريطاني في مصر هنري مكماهون بتاريخ ١٩١٥/٩/٩ ما يلي (وأرى من الضروري أن أؤكد لسعادتكم إخلاصنا نحو بريطانيا العظمى، واعتقادنا بضرورة تفضيلها على الجميع في كل الشؤون، وفي أي شكل وفي أية ظروف...) وجاء في رد ابنه الأمير فيصل بن الحسين على مذكرة لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني في ١٩١٩/٩/٢١ ما يلي (إن هذا الاتفاق الأخير مجحف تماما بحقوق العرب، ويخالف ما كانوا يتوقعون من الحكومتين الجليلتين خاصة – يقصد بريطانيا وفرنسا – ومن العالم المتمدن عامة بعد الذي قاموا به من مقاتلة الخلافة، وجعل البلاد المقدسة ميدانا للحرب انتصارا لمبدأ جاهر به الحلفاء رسمياً وفي محافلهم وكتاباتهم المأثورة). وجاء في كتاب سلمه الشريف حسين وهو منفي في العقبة بعد استقالته من حكم الحجاز عام ١٩٢٥ سلمه لبريطانيا ما يلي (إنني منذ ابتداء النهضة العربية

حتى هذه الساعة وأنا مخلص في ولائي لحكومة ملك بريطانيا، ثابت على مبدئي اعتماداً على شرفها وبناءً على عهدها، ومواثيقها الرسمية).

٤- إن الدولة في الأردن تأخذ بالنظام الديمقراطي، ويتغنى به الحكام وكثير من الناس وهذا النظام يأخذ به جميع الكفار في العالم ويتغنون به، فالدول الغربية الرأسمالية تأخذ به وتعتنقه، والدول الاشتراكية تأخذ به وتعتنقه، ولا يتصور قطعا أن جميع الكفار يأخذون بالنظام الديمقراطي ويعتنقونه لو كان هذا النظام إسلامياً، أو حتى لا يخالف الإسلام كما يدعي كثير من المفكرين المسلمين، إن دليلاً واحداً فحسب يكفي لنسف هذا الادعاء فالنظام الإسلامي جاء عن طريق الوحي، بمعنى أنه من صنع الله سبحانه بينما النظام الديمقراطي هو من صنع البشر، ومن نتاج عقولهم، أي هو تشريع وضعي مغاير بكليته لتشريع الإسلام. هذا هو واقع الدولة في الأردن.

أما واقع الدولة الإسلامية، أي دولة الخلافة فهو دولة تقوم على العقيدة الإسلامية، فهي أساسها، ولا يجوز شرعاً أن

تنفك عنها بحالٍ من الأحوال، ولهذا لا يجوز أن يكون لدى الدولة الإسلامية أي فكر أو مفهوم أو حكم أو مقياس غير منبثق عن العقيدة الإسلامية، إذ لا يكفي أن يجعل أساس الدولة اسماً هو العقيدة الإسلامية، بل لا بد من أن يكون وجود هذا الأساس ممثلاً في كل شيء يتعلق بوجودها، وفي كل أمر دقَّ أو جلَّ من أمورها كافة، فلا يجوز أن يكون لدى الدولة أي مفهوم عن الحياة أو الحكم إلا إذا كان منبثقا عن العقيدة الإسلامية، ولا تسمح بمفهوم غير منبثق عنها. ووجوب كون العقيدة الإسلامية أساس الدولة الإسلامية يقتضي أن يكون دستورها وسائر قوانينها مأخوذة من كتاب الله وسنة رسوله، ولهذا لا محل للبشر في دولة الإسلام في وضع أحكام لتنظيم علاقات الناس، ولا في تشريع دستور أو قوانين، أو ميثاق، ولا يجوز للحاكم أن يجبر الناس أو حتى يخيرهم على اتباع قواعد وأحكام من وضع البشر في تنظيم علاقاتهم. قال تعالى: ﴿**وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ**﴾. وقال سبحانه: ﴿**أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ**

يُوقِنُونَ ۝﴾، وقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾.

هذا هو واقع الدولة في الإسلام، فهي إسلام متكامل واحد، لا يشوبها شائبةٌ من كفر، فهل واقع الدولة في الأردن هكذا حتى يتسنى تقديم الولاء لها، والمشاركة في وزاراتها، والقسم على الإخلاص والمحافظة على دستورها وقوانينها؟

يقول محمد قطب (إنه لا يوجد حكم في الأرض كلها يستوزر الوزراء دون أن يقسموا يمين الولاء للنظام الحاكم، ما موقف الإخوان المسلمين حين يطلب منهم إعلان يمين الولاء للنظام الذي يحكم بغير ما أنزل الله؟ أيُقسم أو لا يُقسم؟ لا يُقسم يتفضَّل بالخروج من الأول. يُقسم يكون قد خان أمانته).

قلنا إنه قد ظهر للعيان أن جمع المؤمنين قد أوشكوا على الوصول إلى الحكم والإطاحة بالدول الكافرة، وقلنا إنه قد حصل تمايز بين الناس، بمعنى أن الناس باتوا يُمَيِّزون بين الإسلام وتشريعاته، وبين الكفر وتشريعاته، وهذا التمايز ضروري جداً لنجاح الدعوة الإسلامية، فجاءت مشاركة الجماعات الإسلامية

في الحكم في الأردن عاملا على خلط الأمور، وعلى ضرب التمايز، وعلى تمييع القضية الإسلامية، بل وعلى ضرب الدعوة إلى الإسلام مهما قيل في هذه المشاركة من تبريرات، يقول الشهيد سيد قطب ما يلي: (فأصحاب الدعوة إلى الله لا بد لهم من هذا التميز، لا بد لهم أن يعلنوا أنهم أمة وحدهم، يفترقون عمن لا يعتقد عقيدتهم، ولا يسلك مسلكهم، ولا يدين لقيادتهم، ويتميزون ولا يختلطون، ولا يكفي أن يدعو أصحاب هذا الدين إلى دينهم، وهم يَتميَّعون في المجتمع الجاهلي، فهذه الدعوة لا تؤدي شيئاً ذا قيمة، إنه لا بد لهم منذ اليوم الأول أن يُعلنوا أنهم شيءٌ آخر غير الجاهلية، وأن يتميزوا بتجمع خاص، آصرته العقيدة المتميزة، وعنوانه القيادة الإسلامية. لا بد أن يميزوا أنفسهم من المجتمع الجاهلي، وأن يميزوا قيادتهم من قيادة المجتمع الجاهلي أيضاً. إن اندماجهم في المجتمع الجاهلي وبقاءهم في ظل القيادة الجاهلية يذهب بكل السلطان الذي تحمله عقيدتهم، وبكل الأثر الذي يمكن أن تنشئه دعوتهم، وبكل الجاذبية التي يمكن أن تكون للدعوة الجديدة) إلى أن يقول: (والذين يظنون أنهم يصلون إلى شيء عن طريق التميُّع في المجتمع الجاهلي

والأوضاع الجاهلية والتدسس الناعم من خلال تلك المجتمعات ومن خلال تلك الأوضاع بالدعوة إلى الإسلام، هؤلاء لا يدركون طبيعة هذه العقيدة، ولا كيف ينبغي أن تطرق القلوب).

إن الدولة في الأردن شأنها شأن غيرها من الدول القائمة في بلاد المسلمين باتت عودة الإسلام السياسي وتعاظمه تَقضُّ مضاجع قادتها، وتؤرق عليهم نومهم، فانتفضت تتلبس بالإسلام، وتُلْبِس على المسلمين أمور دينهم، ونحن دعاة الإسلام لا نخشاهم، ولا نتوقع نجاحهم في هذا المكر، ولكن يعز علينا جداً أن نرى إخواناً لنا قد أطاعوا هؤلاء الحكام، ووقعوا في أحابيلهم أو خفي عليهم مكرهم.

يقول الشهيد سيد قطب (هذه المحاولات التي عصم الله فيها رسوله هي محاولات أصحاب السلطان مع أصحاب الدعوات دائماً، محاولة إغرائهم لينحرفوا - ولو قليلاً - عن استقامة الدعوة وصلابتها، ويرضوا بالحلول الوسط التي يغروهم بها في مقابل مغانم كثيرة. ومن حملة الدعوة من يفتن بهذا عن

دعوته لأنه يرى الأمر هينا، فأصحاب السلطان لا يطلبون إليه أن يترك دعوته كلية، إنما هم يطلبون تعديلات طفيفة ليلتقي الطرفان في منتصف الطريق).

وبسائلٍ يسأَل: لماذا لا نتخذ من المشاركة في الوزارة وسيلة لتحقيق بعض المكاسب والإصلاحات كتحسين البرامج التعليمية، والحد من التبرج في الطرقات، وتقليص المعاملات الربوية، ووضع قيود على منح الرخص لبيع الخمور، فيجيب على مثل هذا السؤال محمد قطب بقوله (إنه رغم المكاسب الجزئية التي تتحقق باشتراك الجماعات المسلمة في الحكم فإن الإثم والضرر الذي يتحقق أكبر، وأول ضرر هو أننا نقول ونعلن أن الحكم بغير ما أنزل الله حرام وباطل، ثم نعود في صبيحة اليوم التالي ونشارك فيه، فكيف يتناسق هذا وذاك؟ ما حجتنا إذا كنا نميع القضية بفعلنا؟ فكيف نطمع في أن تستقيم الجماهير على القضية التي ندعو إليها إذا كنا بفعلنا نُميّع الموقف، اليوم نقول إنه حرام وباطل، وغداً صباحاً نشارك فيه؟ مهما كانت المكاسب الجزئية التي تتحقق، فالضرر أكيد، وهو تمييع قضية

الحكم بغير ما أنزل الله إذا كان باطلاً وحراماً كما نقول ونصرّ، فكيف لنا أن نشارك فيه؟)

ونضيف إلى كلام محمد قطب ما يلي:

١- إن المشاركة في الوزارة هو تأييد وقبول بالنظام القائم، والرضا به والولاء له، وحيث إن هذا النظام غير إسلامي، وإنما هو نظام كفر، فإن القبول به وإعلان الولاء له معصية قد تصل بصاحبها إلى حد الردة والكفر.

٢- إن المسؤولية في مجلس الوزراء مسؤولية جماعية، بمعنى أن كل وزير مسؤول فضلاً عن وزارته عن جميع أعمال مجلس الوزراء وقراراته من سياسية وعسكرية ومالية وتعليمية، ومن عقد معاهدات، وإبرام قروض ربوية وصفقات، وتنفيذ مخططات ولا يحق للوزير أن يدعي مسؤوليته فقط عن وزارته، ويتنصل من المسؤولية عن سائر الوزارات، فلو افترضنا جدلاً أن الوزير من الجماعات الإسلامية يستطيع السير في وزارته حسب أحكام الإسلام - وهذا غير ممكن - فإنه لا ينجو من الإثم العظيم من

تسيير الوزراء الآخرين لوزاراتهم، ولا من الإثم العظيم من قرارات مجلس الوزراء فيما يخالف أحكام الإسلام.

٣- إن النيابة في مجلس الأمة هي بمثابة وكالة عن الغير من أجل محاسبة السلطة التنفيذية، أي الوزراء فهي عقد بين المنتخبين وبين النائب، فانتقال النائب إلى صفوف الوزراء هو بمثابة تخل عن هذا العقد، إذ لا تصبح المحاسبة واردة، وتنتهي بذلك الوكالة فكيف يقبل نواب الجماعات الإسلامية وهم الحريصون على الالتزام بالعقود الشرعية أن ينتقلوا من صف النيابة إلى صف الوزارة مخالفين بذلك أحكام الوكالة، وفاقدين بذلك أيضاً ثقة الناخبين؟

٤- إن المشاركة في الوزارة من إخواننا أعضاء الجماعات الإسلامية تعتبر سابقة سوف تتكرر في دول أخرى، ربما بحسن نية من المشاركين أولئك اقتداء بإخوانهم في الأردن، وهذا معناه فتح باب إلى الحرام ولا يسهل إغلاقه، والحكم الشرعي أن من سَنَّ سُنَّة سيِّئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة،

ونحن نشفق على إخواننا أعضاء الجماعات الإسلامية في الأردن من حمل هذا الوزر العظيم.

٥- إن الله سبحانه وصف الذين لا يحكمون بما أنزل بالكافرين وبالظالمين، وبالفاسقين، وإن الوزارة حكم، وإن الوزراء حكام، فهل يقبل إخواننا أعضاء الجماعات الإسلامية بأن يوصفوا بهذه الصفات مجتمعة أو متفرقة؟

٦- إن بعض الناس يفتون بجواز المشاركة في الوزارة وغيرها من الأعمال المشابهة استنادا إلى القاعدة الأصولية (المصالح المرسلة) فيوازنون بين المصلحة من الاشتراك والمصلحة من المقاطعة، وتصل بهم الموازنة إلى ترجيح المشاركة، فنقول لهؤلاء إن الشرع حيثما يكون تكون المصلحة الشرعية الحقيقية، ولا يكون الشرع إلا بنصوصه من قرآن وسنة، وما أرشدا إليه، فإن انتفت النصوص انتفت المصلحة، ولا يصح أن يستند إلى المصالح المرسلة ما دامت أصلا لا تكون ولا يستدل بها إلا عند فقد النصوص، فهي إعمال للعقل المجرد وتجاوز لأحكام الشرع، إذ لو كانت هناك نصوص لما احتيج إلى المصالح المرسلة، فهذه

المصالح المرسلة تفتح بابا لتشريع العقل وترك الشرع، ثم إنه في قضيتنا التي نحن بصددها ليس الأمر فيها فقد النصوص حتى يقال بالاستدلال بالمصالح المرسلة على جواز المشاركة، إذ لو كان الأمر كذلك لكان للقائلين بذلك شبهة الاستدلال، ولكن الأمر فيها وجود نصوص، ومع وجود النصوص لا يصح الاجتهاد والاستدلال بالمصالح المرسلة ولا بغيرها، والنصوص التي تحذر من الحكم بغير ما أنزل الله تكفي للوقوف عندها وعدم تجاوزها، والالتفاف عليها بحجة المصالح المرسلة.

٧- وأخيراً نقول إن الحق أحق أن يُتبع، وإن المؤمن وقاف على الحق رجاع إليه، وإن الخطأ ممكن، وإن المعصية ممكنة، وإن التوبة ممكنة هي الأخرى ومفتوحة «**كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ**» وربما حققت التوبة هنا لفاعلها أجراً لا يناله إلا صفوة الله من خلقه، وإن كل مسلم مدعو إلى المبادرة إلى ذلك.

إن قضية المسلمين الأولى في هذا العصر هي إعادة الخلافة والحكم بما أنزل الله، وإن العمل لذلك لا يكون إلا

بالتقيُّد الكامل بأحكام الشرع في فكرته وطريقته، والإيمان المطلق بأن نصر الله لا يتحقق للمسلمين إلا بالالتزام التام بأحكام الشرع كلها، وعلى وجهها، وعدم المساومة، وعدم المهادنة، وعدم المجاملة عل حساب الشرع الحنيف، قال تعالى: ﴿**وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ۝٩**﴾، وقال سبحانه: ﴿**وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـًٔا قَلِيلًا ۝٧٤ إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ**﴾، وقال جل من قائل: ﴿**بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞ**﴾.

أيها المسلمون في بقاع الأرض: إن الدعوة الإسلامية ثابتة على موقفها، متميزة عن سواها من الدول والنظم والأفكار والحركات غير الإسلامية، متمسكة بخط سيرها ومواقعها وأفكارها، لا تقترب من سُبل غير المؤمنين، حتى يفتح الله بينها وبين الناس بالحق والنصر، وإن حزب التحرير الذي يحمل هم المسلمين جميعاً، ويتبنى الإسلام كله ليعلن للمسلمين أجمعين أن الأرض كلها خالية من حكم الإسلام، وأن جميع الدول القائمة

في العالم الإسلامي هي دول كفر تحارب الله ورسوله وجماعة المسلمين، وإنه لا توجد في الأرض دولة إسلامية تطبق شرع الله حتى تجوز مبايعتها، أو تقديم الولاء لها، أو المشاركة في جهاز الحكم فيها، وإن الواجب الشرعي الملح الآن هو التنبه لما تحيكه دول الغرب والشرق وأدواتها من الدول في العالم الإسلامي من الكيد للإسلام والتلبيس على المسلمين، وثنيِهم عن حمل الدعوة إلى الإسلام بحقٍّ وصدق، والعمل الدؤوب على الدعوة إلى الإسلام لإقامة الخلافة الراشدة حتى نُحبِط الماكرين مكرهم ونردهم على أعقابهم، ونعود من جديد سادة الأرض وقادة العالم، والدولة الأولى في هذا العصر.

١٦ من جمادى الآخرة ١٤١١هـ حزب التحرير

١٩٩١/٠١/٠٢م